**مقياس: الحوكمة و اخلاقيات المهنة**

**الأستاذ: زروقي براهيم**

**المستوى: ليسانس S5**

**المحاضرة الأولى: الحوكمة : مفهومها و أهدافها**

**مقدمة :**

 الحوكمة أو الحكمانية فكرة و اصطلاحا : شاع استخدامها بشكل واسع مع بداية عقد التسعينيات من قبل المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية نتيجة لقصور الإدارات الحكومية عن تحقيق ذلك بفعالية و كفاية .

 كما ان فكرة و منهجية الحوكمة غدت في العقود الأخيرة على أهمية كبيرة لدى الدول المتقدمة أو النامية بغية تحقيق طموحات المواطنين فيها بتوفير التنمية الشمولية و ادامتها .

 والأمر أصبح اكثر الحاحا على الدول النامية نتيجة للتحديات العالمية و الإقليمية (الحوكمة ، التجارة العالمية الحرة ، الأسواق التجارية المفتوحة ، سرعة انتشار المعلومات ، التهديدات الأمنية و كذا التحديات المحلية (التنافسية ، تشجيع الاستثمارات ، الفقر ، البطالة و الامن).

 وقد أصبح التزام الدول النامية بمنهجية الحوكمة الجيدة غاية في الأهمية لما ينطوي على ذلك من تكامل في الأدوار بين الإدارة الحكومية والقطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني من خلال المشاركة و التشارك في تحقيق التنمية و لا يكون ذلك الا:

 بالاستجابة لطموحات المواطنين وفق ما ترتكز عليه الحوكمة من مميزات تعكس الشفافية والتشارك و المساءلة و المشاركة في رسم السياسات و تعزيز دولة القانون و اللامركزية لتقريب صنع القرار من المواطنين.

 **1| تعاريف الحوكمة او الحكمانية :**

 **. البنك الدولي**: هي الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بهدف التنمية .

**. برنامج الأمم المتحدة الانمائي**: هي ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته.

 كما عرفها TIM and graham بانها : الهياكل ، الوظائف ، العمليات و التقاليد المؤسسية التي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسالة المؤسسة .

**2 | اهداف ومزايا الحوكمة الجيدة:**

وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فان هناك ثلاثة اهداف أساسية للحوكمة:

* تحقيق الانسجام و العدالة الاجتماعية و ذلك بتحديد الحد الأدنى لمستوى معيشة كافة المواطنين و تحقيق مستوى الحياة الكريمة لهم.
* تحقيق وادامة حالة من الشرعية في المجتمع.
* الكفاية في تحقيق التنمية الاقتصادية و في تخصيص و استغلال الموارد العامة .

**3| اهداف ومزايا حوكمة الشركات**:

* تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية .
* رفع أرباح الوحدة الاقتصادية .
* ضمان مراجعة الأداء التشغيلي و المالي و النقدي للوحدة الاقتصادية .
* تقويم أداء الإدارة العليا و تعزيز المساءلة و رفع درجة الثقة بها .
* فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية و تدعيم المساءلة المحاسبية بها.
* زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم المواطنة الاستثمارية.
* تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين و المبادئ و المعايير المتفق عليها .
* الحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.
* تحقيق العدالة و الشفافية و محاربة الفساد، رشوة الموظفين العموميين، الامتيازات غير المبررة في مجال الصفقات العمومية، اختلاس الممتلكات، جريمة الغدر: ( طلب الموظف او تلقي امر بتحصيل مبالغ مالية غير مستحقة ) و كذلك التصدي و محاربة :
* استغلال النفوذ: (الوعد بمزية لتحريض موظف على استغلال نفوذه).
* عدم التصريح او التصريح الكاذب بالممتلكات.
* الاثراء غير المشروع.
* جريمة تلقي الهدايا.
* التمويل الخفي للأحزاب السياسية.
* الاختلاس في القطاع الخاص.
* تبييض الأموال واخفاؤها.

**مقياس: الحوكمة واخلاقيات المهنة.**

**الأستاذ: زروقي براهيم.**

**المستوى: ليسانس S5**

**المحاضرة الثانية: الحوكمة : فوائدها ، ضوابطها و مبادئها .**

 **1| فوائد الحوكمة**:

 ان فوائد الحوكمة عديدة و متعددة و يمكن حصر أهمها في :

* تشجيع المؤسسات على الاستخدام الأمثل لمواردها .
* تساعد الشركة على تحقيق النمو المستدام و تشجيع الإنتاجية.
* تقلل كلفة رأس المال على الشركة ، حيث ان البنوك تمنع قروضا للشركات المطبقة لأنظمة الحوكمة بأقل فوائد .
* تسهل الحوكمة عمليات المراقبة و تطبيق الشفافية و المساءلة.
* تساهم الحوكمة في استقطاب الاستثمارات الخارجية (ينجذبون) ، كونها شركة ملتزمة و شفافة .
* تعمل الحوكمة على استقرار أسواق المال .

2**| ضوابط الحوكمة:**

 هناك ضوابط خارجية و أخرى داخلية نفصلها كالاتي :

* **الضوابط الخارجية**: و نقصد بها المناخ العام للاستثمار في الدولة الذي يشمل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل قوانين سوق المال ، قانون الشركات ، قانون تنظيم المنافسة، منع الممارسات الاحتكارية ، و كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات ، المنافسة الشريفة ، كفاءة الأجهزة و الهيئات الرقابية ، احكام الرقابة على الشركات .
* **الضوابط الداخلية**: تشير الى القواعد و الأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات و توزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة و مجلس الإدارة ، و المديرين التنفيذين

3**| مبادئ و قواعد الحوكمة** :

نظرا للاهتمام الزائد بمفهوم الحوكمة حرصت عديد المؤسسات على وضع مبادئ لتطبيقها وهي:

**أ. مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية**: و هي خمسة مبادئ:

* ضمان وجود أساس لاطار فعال لحوكمة الشركات (تعزيز الشفافية، الأسواق و تناسقها مع احكام القانون، تقسيم المسؤوليات بين السلطات الاشرافية، التنظيمية ، التنفيذية ) .
* حفظ حقوق جميع المساهمين و تشمل نقل ملكية الأسهم، اختيار مجلس الإدارة ، مراجعة القوائم المالية ....).
* المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: لهم الحق في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة او المديرين التنفيذين .
* الإفصاح و الشفافية (مراقب الحسابات) .
* مسؤوليات مجلس الإدارة ( واجباته القانونية ،اختيار أعضائه ، مهامه ، دوره في الاشراف ....) .

ب. **مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية BASEL Commitée** : وضعت هذه اللجنة عام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة :

* قيم الشركة و مواثيق الشرف للتصرفات السليمة .
* استراتيجية الشركة معدة اعدادا جيدة.
* التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار.
* وضع الية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات و الإدارة العليا .
* مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح .
* تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا او خارجيا .